



موزعة على 120 اقتصاداً تدار من خلال 130 مدير استثمار خارجي و50 نفويضا

استثمارات الكويت الخارجية قوة للخير في الأسواق العالمية

الاستثمارية التي تقوم الهيئة بدراساتها ولكن لا يمكن التنبؤ بها، حيث من الممكن الدخول في استثمار ويتم التذبذب أو التعويم لاحقاً مثل ما حدث مع العملة التركية (الليرة) أو تعويم الجنيه المصري.

ولكن بشكل عام، فإن الغالبية العظمى من استثمارات الهيئة العامة للاستثمار تكون بالعملة الرئيسية مثل الدولار الأميركي والجنيه الاسترليني واليورو وغيرها من العملات الرئيسية.

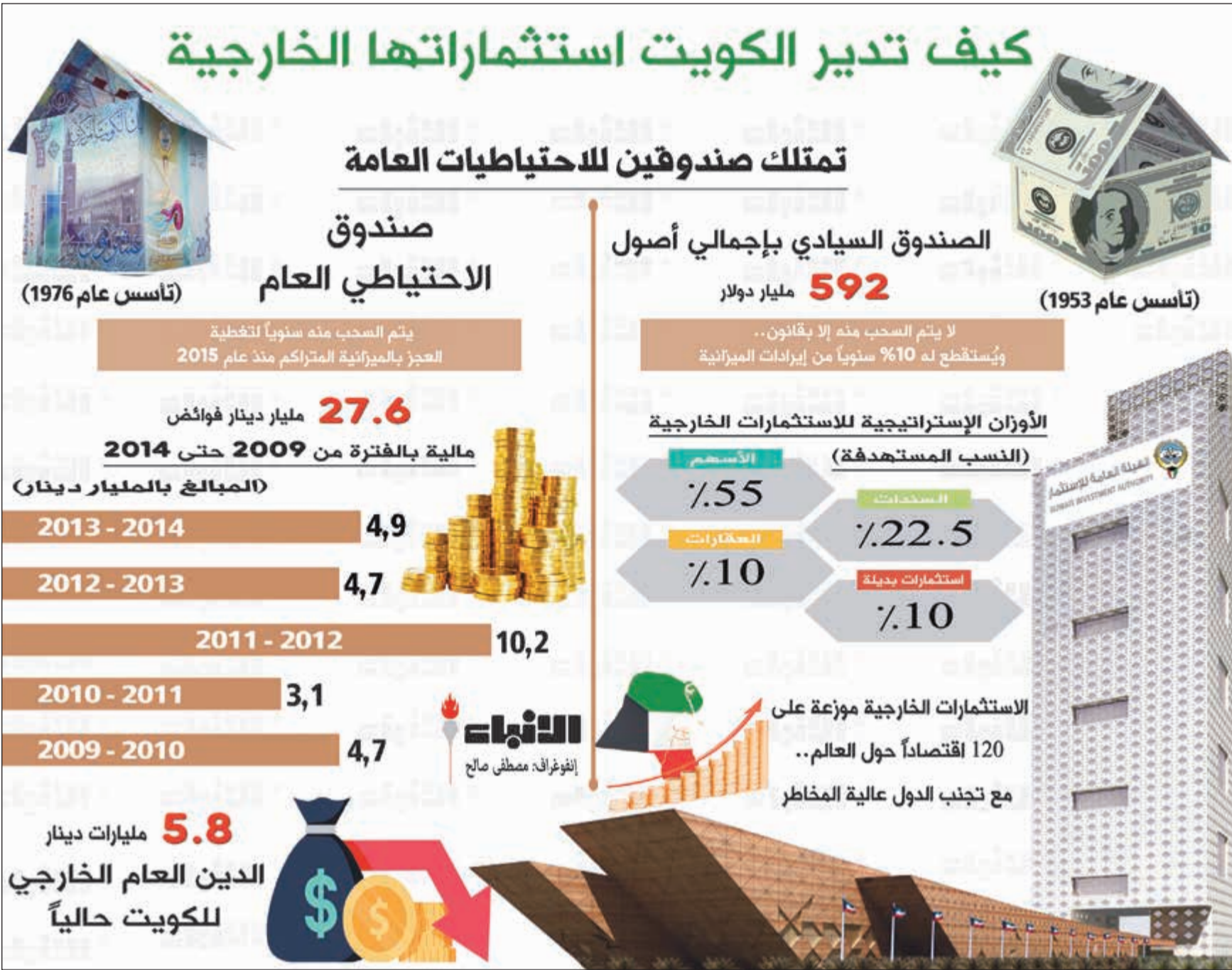
وتتوزع الأموال المستثمرة على مجموعة من الأصول الاستثمارية وبأوزان استثمارية يتم تحديثها بناء على أعلى معطيات الأسواق العالمية وتقوم الهيئة بتحديد النسبة المستهدفة لهذه الأصول بناء على توقعاتها لآداء كل أصل وذلك لتكون النسب المستهدفة لاسهم 55٪ بدلا من الحدود المعتمدة 73٪ و37٪.

أما الاستثمار في السندات فتصبح النسبة المستهدفة 22,5٪ بدلا من الحدود المعتمدة عند 15٪ إلى 30٪، وكذلك الاستثمارات البديلة ونسبتها المستهدفة عند 10٪ بدلا من الحدود المعتمدة عند 5٪ إلى 15٪، أما العقار فنسبته المستهدفة تصبح 10٪ بدلا من 0٪ إلى 12٪، وأخيرا النقد عند 2,5٪ بدلا من 0٪ إلى 25٪.

وتتبع «هيئة الاستثمار» درجات متقدمة من الشفافية حيث يتم عرض تقرير مفصل على مجلس الوزراء ومجلس الأمانة عن أعمال الهيئة وأوضاع الأموال المستثمرة، وذلك إعمالاً للمادة 150 من الدستور حيث يتم عرض المعلومات على مجلس الأمة سنوياً في جلسة سرية وبدون توزيع أي بيان مكتوب عنها على الأعضاء وهو ما يجري في مجلس الوزراء أيضاً.

المكاتب الخارجية

كما يتولى مكتبان خارجيان بعينهما مجلس إدارة الهيئة تدقيق هذه البيانات المالية وحسابات الهيئة التي يتم تزويد ديوان المحاسبة بنسخة منها سنوياً، ناهيك عن ذلك تقدم الهيئة العامة للاستثمار إلى وزير المالية كل 6 أشهر بياناً كاملاً عن أوضاع الأموال المستثمرة وحالتها والأرصدة غير المستثمرة ويوافق الوزير ديوان المحاسبة بهذا التقرير خلال شهري يناير ويوليو من كل عام، كما يعد الديوان تقريراً ملاحظاته لعرضه على لجنة حماية الأموال العامة بمجلس الأمة.



أحمد مغربي

قامت الكويت في العام 1953 بتأسيس أول صندوق ثروة سيادية في العالم لتودع فيه العائدات الحكومية من النفط، ونجحت الهيئة العامة للاستثمار في أن تتبوأ اليوم المرتبة الرابعة عالمياً ضمن أكبر الصناديق السيادية العالمية بأصول بلغت 592 مليار دولار وفقاً لآخر رصد قام به معهد صناديق الثروة السيادية.

وتشرف الهيئة العامة للاستثمار على إدارة كل من صندوق الاحتياطي العام وصندوق احتياطي الأجيال المقبلة الذي أطلق عام 1976. ومع ذلك فإن حجمه يتجاوز حجم صندوق الاحتياطي العام بمراحل وذلك نتيجة إيداع الحكومة فيه 10% على الأقل من إيرادات الدولة على أساس سنوي منذ تأسيس الصندوق.

وقد أحسنت الكويت لفترة طويلة استغلال هذه الإيرادات لبناء محفظة ضخمة من الاستثمارات العالمية التي تضمن لها عوائد طويلة الأجل لتصبح قوة للخير في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى الاستثمار في مشاريع التنوع الاقتصادي في الداخل، مع التركيز على تطوير صناعات جديدة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في المجالات الاستراتيجية.

ويتولى إدارة «هيئة الاستثمار» مجلس إدارة يرأسه وزير المالية ويتولى عضويته كل من وزير النفط ووكيل وزارة المالية ومحافظ البنك المركزي وخمسة أعضاء آخرين من الكويتيين المتخصصين في مختلف مجالات الاستثمار يتم تعيينهم بمرسوم لمدة أربع سنوات ويجوز إعادة تعيينهم، على أن يكون من بينهم ثلاثة على الأقل لا يتولون أي وظيفة عامة.

وفي سنوات العجز المالي التي بدأت منذ انهيار أسعار النفط في نهاية 2014 لجات الكويت إلى السحب من صندوق الاحتياطي العام لتغطية مصروفات والتزامات الدولة سواء كان من ضمن قانون الميزانية السنوية أو أي قوانين أخرى تسمح بالصرف خارج بنود الميزانية.

ووفقاً للقانون فإنه لا يسمح بالسحب من صندوق احتياطي الأجيال القادمة إلا بقانون، وتاريخياً لم تقترض الكويت من صندوق الأجيال القادمة إلا مرة واحدة وحدث هذا بعد تحرير الكويت من العدوان العراقي الخامس وكانت خيارات الدولة آنذاك محدودة ومكلفة فلم تستطع

27.6 مليار دينار فوائض مالية حققتها الكويت في سنوات البجوحة المالية التي استمرت حتى 2014

55% النسبة المستهدفة للاستثمار في الأسهم و22,5% بالسندات و10% بالعقار والاستثمارات البديلة

على مختلف أنواع الأصول الاستثمارية ومنها الاستثمار في الأسهم والسندات (حكومي/ شركات)، وصناديق المساهمات الخاصة والاستثمارات البديلة (مشروعات البنية التحتية) والطاقة والكهرباء والمشروعات المرتبطة بالطاقة النظيفة والمشروعات التكنولوجية وغيرها) والاستثمار في المحال العقارية مع الاحتفاظ بنسبة من الأموال بشكل سائل لاستخدامه عند الحاجة.

وتتبع «هيئة الاستثمار» استراتيجية استثمارية حصرية، تطبق فيها أعلى المعايير المهنية وفق أفضل الممارسات العالمية، حيث لا توجد لها أي أموال مستثمرة في الدول عالية المخاطر حسب تصنيف مجموعة العمل الدولي، كما وتحرص الهيئة من واقع عملها الدوري على متابعة نشرات تلك المنظمة وغيرها لمناخها ما يستجد في عالم المال والاستثمار.

المخاطر واستيعاب التقلبات السوقية قصيرة المدى. وتحرص الهيئة العامة للاستثمار على دراسة المناطق التي تنوي الاستثمار وتخصص الكثر من العوامل والمؤشرات المالية والاقتصادية والتنظيمية مثل حجم الاقتصاد ومعدلات النمو الاقتصادي ومؤشر سهولة الأعمال والتسهيلات الضريبية الممنوحة واستراتيجيات الخارج من السوق والاتفاقيات التجارية والتنظيمية البنينة (إن وجدت) وغيرها من العوامل. كما وتحرص الهيئة العامة للاستثمار على تنوع الأوعية الاستثمارية، بما يساعد على تحقيق العوائد المستهدفة ويقلل المخاطر الممكنة، حيث تتوزع استثمارات الهيئة

على مختلف أنواع الأصول الاستثمارية ومنها الاستثمار في الأسهم والسندات (حكومي/ شركات)، وصناديق المساهمات الخاصة والاستثمارات البديلة (مشروعات البنية التحتية) والطاقة والكهرباء والمشروعات المرتبطة بالطاقة النظيفة والمشروعات التكنولوجية وغيرها) والاستثمار في المحال العقارية مع الاحتفاظ بنسبة من الأموال بشكل سائل لاستخدامه عند الحاجة.

السنوات الخمس المالية التي بدأت من 2009 واستمرت حتى 2014، قبل انهيار أسعار النفط ووصولها إلى مستويات تقرب من الـ 20 دولاراً لبرميل النفط الكويتي والعالمي. كما أن الدور الرئيسي الذي تضطلع به الهيئة العامة للاستثمار هو تحقيق عائد على الاستثمار طويل المدى للاحتياطيات المالية التي كلفت بإدارتها نيابة عن الحكومة مستخدمة في العام، رابعا تفعيل وتطبيق الإصلاحات المالية، خامسا وأخيرا تقنين الصرف خارج بنود الميزانية.

وخلال سنوات البجوحة المالية التي تمتعت بها البلاد بسبب ارتفاع أسعار النفط والتي استمرت لأكثر من 7 سنوات تخطى خلالها سعر برميل النفط 100 دولار حققت الكويت فوائض مالية ضخمة بلغت 27,6 مليار دينار خلال

الدولة الإقتراض من السوق المحلي ولم تستطع إصدار سندات دولية نظراً لضيق المدة المتاحة لتنفيذ ما الخيار وارتفاع تكلفة الاقتراض من البنوك التجارية بسبب ارتفاع المخاطر المالية، وقد تم تسديد القرض لاحقاً من إيرادات الدولة.

وبالإضافة إلى ان السحب من صندوق الأجيال القادمة سيكون صعباً فإن الاقتراض منه سيكون الأعلى تكلفة مقارنة بالخيارات الأخرى المتاحة للدولة في ضوء العوائد السنوية التي يحققها الصندوق، كما أن الدولة لم تستنفذ الخيارات الأخرى المتاحة لها والأقل تكلفة من الاقتراض من صندوق الأجيال القادمة.

ومن هذه الخيارات: أولاً الإقتراض من السوق

نوع الأصل	الحدود المعتمدة لتوزيع الأصول	النسبة المستهدفة
أسهم	من 37 إلى 73%	55%
سندات	من 15 إلى 30%	22,5%
استثمارات بديلة	من 5 إلى 15%	10%
العقار	من 0 إلى 12%	10%
النقد	من 0 إلى 25%	2,5%

مصد مالي للدولة في حال الأزمات

بناء على نتائج الدراسات التي قام بها المستشارون في وزارة المالية وتقارير صندوق النقد الدولي والتي أكدت ضرورة الحفاظ على حد أدنى من السيولة النقدية تعمل كمصد مالي للدولة في حالة حدوث أزمة مالية مفاجئة، لجات الدولة إلى إصدار سندات حكومية وإنشاء إدارة للدين العام. ولعل من أهم أسباب ومبررات اقتراض صندوق العام والذي من خلاله يتم

أسواق المال من خلال بناء منحنيات العائد للسندات الحكومية الكويتية وذلك عن طريق إصدار سندات ذات آجال مفاجئة حيث أن عمليات الاقتراض تساعد في تحقيق هذا الهدف، كما أن إصدار السندات ساهم في الحفاظ على التصنيف الائتماني للكويت من خلال تعزيز السيولة النقدية في صندوق الاحتياطي. ويتم الاقتراض لصالح صندوق الاحتياطي العام والذي من خلاله يتم

تمويل كافة بنود الميزانية العامة للدولة وفقاً للاحتياجات الفعلية للجهات الحكومية بما في ذلك المصاريف الرأسمالية والجارية ويتم سداد القروض من إيرادات الدولة التي تورد إلى صندوق الاحتياطي العام، ويبلغ حجم الدين حالياً 5,8 مليارات دينار كما في 31 مارس 2019، علماً أن تكلفة خدمة الدين قد بلغت 177 مليون دينار للسنة المالية 2018/2019.

البنك لم يتلق حتى الآن أي طلب من الجهات المعنية لطرح الخدمة بالكويت الهاشل: «المركزي» وفر البنية التحتية اللازمة لإطلاق خدمة «Apple Pay»

حصلت الأنباء على نسخة منه، أن البنك المركزي وفر البنية التحتية اللازمة لإطلاق خدمة «Apple Pay» في الكويت، إلا أنه لم يتلق حتى الآن أي طلب من الجهات المعنية بشأن طرح هذه الخدمة في الكويت. وأضاف أن «المركزي» يحرص دائماً على متابعة كل الأحداث والتطورات الدولية فيما يتعلق بانظمة الدفع، وفي سبيل ذلك يجري الترتيبات اللازمة مع الهيئات والمؤسسات الدولية لعقد اللقاءات والندوات، بما يضمن الاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، مع

إشراك وحدات الجهاز المصرفي للاتقاء بالمنتجات والخدمات التي يتم طرحها في السوق من خلالها. وأشار الهاشل إلى أن البنك المركزي قام بعرض رؤيته فيما يتعلق بصياغة المستقبل خلال المؤتمر المصرفي العالمي «صياغة المستقبل» في سبتمبر الماضي، حيث تضمنت التحديات الأبرز أمام الصناعة المصرفية المتغيرة في أوضاع الاقتصاد العالمي، وثورة التقنيات المالية الحديثة، والتغيرات المتسارعة في توقعات العملاء واحتياجاتهم.

قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل إن البنك عقد عدة اجتماعات مع بعض البنوك المحلية؛ لبحث آلية تقديم خدمة «Apple Pay» في الكويت، بالإضافة إلى بحث أسعار وتكاليف تقديمها، إلا أن البنك لم يتفق حتى الآن على موعد محدد لطرح الخدمة في الكويت. وأوضح الهاشل في رده على سؤال برلماني للناثئ أسامة الشاهين حول أسباب عدم طرح الخدمة في الكويت، والذي

مصطفى صالح